وحكى ابن المنذر عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه يستتاب قال احمد
بن حنبل ولم يزل القتل عن المسلم بالتوبة من سبه علانية لم ينقل
من دين الى غيره وانما فعل شيئا اخذه عند القتل لا عفو فيه
لاحد كالمرتد بل لانه لم ينتقل من ظاهر الى ظاهر وقال القاضي ابو محمد
بن نصر يحتمل السقوط اعتبارا بتوبته والفرق بينه وبين من سب
الله وقاعلى مشهور القول باستتابة الذمي بينه وبين الكفر جنس
تلحقه المعرة الا من اكرمه الله تعالى بنبوته والباري تعالى منزه عن جميع
المعايب قطعا وليس من جنس من تلحق المعرة بجنسه وليس سبه
عليه السلام كالارتداد المقبول فيه التوبة لان الارتداد معنى ينفرد
المرتد لا حق فيه لغيره من الادميين فقبلت توبته ومن سب
النبي صلى الله عليه وسلم تعلق فيه حق لآدمي فكان كالمرتد بقتل
حين ارتداده او يفرق فان توبته لا تسقط عنه حد القتل والقذف
وايضا فان توبة المرتد اذا قبلت لا تسقط ذنوبه من زنا او سرقة
وغيرها ولم يقتل بسبب النبي صلى الله عليه لكفره لكن لما عنه رجع الى
تعظيم حرمته وزوال المعرة به وذلك لا تسقطه التوبة قال القاضي ابو
الفضل يريد والله اعلم لان سبه لم يكن بكلمة تقتضي الكفر ولكن بمعنى
الازراء والاستخفاف والاستهزاء وانما توبته واظهاره ان ابته ارتفع عنه اسم الكفر
ظاهرا والله اعلم بسريرته وفي حكم التنبيه عليه وقال ابو عمران القائم من سب
النبي عليه السلام ثم ارتد عن الاسلام قتل ولم يستتب لان التسبب من
حقوق الادميين التي لا تسقط عن المرتد وكلام شيوخنا هو لا ميني
على القول بقتله حدا لا كفرا وهو يحتاج الى تفصيل واما على رواية الوليد

بن مسلم

بن مسلم عن مالك ومن وافقه على ذلك ممن ذكرناه وقال به من اهل العلم
فقد صرحوا بردته قالوا ويستتاب منها فان تاب يخلى وان ابى قتل فحكم
له بحكم المرتد مطلقا في هذا الوجه والوجه الاول اشهر واظهر لما قدمناه
ونحن نبسط الكلام فيه فنقول من لم يره ردة فهو يوجب القتل فيه حدا
وانما قوله ذلك مع فصلين اما مع انكاره ما شهد عليه به واظهاره الاقلاع
والتوبة عنه فنقله حد ثبات كلمة الكفر عليه في حق النبي صلى الله عليه
وسلم وتحقير ما عظم الله من حقه واجرينا حكمه في ميراثه وغير ذلك حكم
الزنديق اذا اظهر عليه وانكر او تاب قبل فكيف تثبتون عليه الكفر
ولم تشهد عليه بكلمة الكفر ولا تحكمون عليه بحكمه من الاستتابة ونفوذ
قلنا نحن وان اثبتنا له حكم الكافر في القتل فلا نقطع عليه بذلك لاقراره
بالتوحيد والنبوة وانكاره ما شهد به عليه او زعمه ان ذلك كان منه معلا
ومعصية وانه قلع عن ذلك نادم عليه ولا يمتنع اثبات بعض احكام الكفر
على بعض الاشخاص وان لم تثبت له خصائصه كقتل تارك الصلاة
واما من علم انه سبه معتقدا لاستحلاله فلا شك في كفره بذلك وكذلك
ان كان سبه في نفسه كفرا به كتكذيبه او تكفيره ونحوه هذا ما لا اشكال
فيه ويقتل وان تاب عندنا لا تقبل توبته ويقتل بعد التوبة حدا للقوة
ومتقدم كفره واسره بعد الى الله اذا طلع على صحة اقلاعه العالم بسريرته وكذلك
من لم يظهر التوبة والاعتراف بما شهد به عليه وصح عليه هذا كافر يحكم له
بقوله وباستحلاله هتك حرمة الله وحرمة نبيه صلى الله عليه وسلم ويقتل كافرا لا
فعلى هذه التفصيلات خذ كلام العلماء وتركك اختلف عباراتهم في الاحتجاج
عليها واجر اختلافهم في الوارثة وغيرها على ترتيبها اتضح لك مقاصدهم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)